روسيا والصين تعرقلان مشروع قرار أممي بهدنة في حلب

لافروف يهدد فصائل المعارضة في حلب بالتدمير

عناصر من قوات النظام السوري في حلب

جانب من الدمار الذي خلفه القصف المتواصل على حلب

■ «رايتس ووتش» تطلب محاسبة المتورطين بجرائم في سوريا
■ ميركل: الوضع في حلب «عار» على المجتمع الدولي
■ الخارجية السورية تدين قصف المستشفى الميداني الروسي

عواصم – «وكالات» : استخدمت الصين وروسيا، الاثنين، حق الفيتو على مشروع قانون في مجلس الأمن الدولي، يطالب بهدنة مدتها سبعة أيام في حلب.

كما عارضت فنزويلا مشروع القرار، الذي قدمته إسبانيا ومصر ونيوزيلندا، في حين امتنعت أنغولا عن التصويت.

من جهته، أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، أنه «لا يمكن لروسيا أن تدعم مشروع القرار بشأن حلب بصيغته الحالية». لافتا إلى أن «الموافقة على مشروع القرار تضر بالوضع الإنساني في حلب».

وذكر تشوركين أن «التصويت على مشروع القرار يعد مخالفة إجرائية».

وأضاف: «كنا نتوقع تحديد جدول زمني وممرات لانسحاب المقاتلين من شرق حلب»، مشيرا إلى أن «مشروع القرار لا يشير لانسحاب المسلحين من شرق حلب».

واعتبر تشوركين أن «مقاتلي المعارضة السورية استغلوا في السابق وقف النار لتعزيز مواقعهم».

كما أوضح أن «هناك في واشنطن من يحاول إحباط جهود لافروف – كيري بشأن سوريا»، مصرحا أن «الجانبين اتفقا على عناصر أساسية بشأن الوضع في حلب».

من جانبها، قالت نائبة سفيرة الولايات المتحدة، ميشال سيسون، إن «روسيا تستخدم حججاً واهية لعرقلة مشروع القرار الأممي»، مشيرة إلى أن «موسكو تفضل مصلحتها العسكرية على المساعدات الإنسانية». وأكدت سيسون عدم وجود «أي اختراق» في المحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا.

بدوره، عبر مندوب فرنسا، فرانسوا ديلاتر، عن أسفه، متهما موسكو بأنها «قررت أن تسيطر على حلب، بغض النظر عن التكلفة البشرية» لتحقيق نصر عسكري.

أما سفير الصين، ليو جيه يي، فقال إنه كان على المجلس «الاستمرار في التفاوض» لتحقيق التوافق وانتقد «تسييس القضايا الإنسانية».

يذكر أن هذه المرة السادسة التي تستخدم فيها روسيا الفيتو حول سوريا منذ بدء النزاع في مارس 2011، والمرة الخامسة بالنسبة للصين.

وكانت روسيا قد أعربت عن تحفظات قوية حيال النص، الذي خضع لمفاوضات استمرت أسابيع، وحاولت في اللحظة الأخيرة الحصول على تأجيل التصويت حتى الثلاثاء على الأقل، لكن بعد مشاورات، قررت الدول التي قدمت النص بدعم من واشنطن ولندن وباريس المضي قدما.

ونص مشروع القرار على أن «يوقف جميع أطراف النزاع السوري جميع الهجمات في مدينة حلب» لفترة سبعة أيام قابلة للتجديد.

كما نص على أن «يسمحوا بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة»، عن طريق السماح لإغاثة عشرات الآلاف من السكان المحاصرين في مناطق المعارضة.

وكان القصد من هذه الهدنة المؤقتة، بحسب النص، التحضير لوقف القتال في جميع أنحاء سوريا باستثناء العمليات العسكرية ضد «الجماعات الإرهابية»، مثل تنظيم «داعش» أو جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً قبل إعلانها فك ارتباطها بالقاعدة).

من جهة أخرى في الوقت الذي نفى الكرملين رفض موسكو عقد اتفاقات مع واشنطن حول سوريا قبل تولي ترامب مقاليد السلطة، هدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فصائل المعارضة بتدميرها إذا لم تخرج من شرق حلب.

وفيما اتهم الولايات المتحدة برفض البحث «بجدية» في مسألة خروج مقاتلي المعارضة السورية من حلب، وإلغاء محادثات حول سوريا بين خبراء روس وأميركيين كانت مرتقبة غدا الأربعاء بحسب قوله، قال وزير الخارجية الروسي إن المندوبة الأميركية في مجلس الأمن تخلت عن نظيره الأميركي جون كيري بتملصها من وثيقة دعمها كيري لحل الأزمة في حلب تافية وجودها أساسا.

بالمقابل حذر وزير الخارجية الفرنسي جان مارك ايرولت من أن احتمال تقسيم سوريا يلوح في الأفق، متحدثا عن جزء «سوريا المفيدة» الذي سيكون تحت سيطرة النظام وحلفائه، والآخر «داعشستان» بحسب تعبيره تحت سيطرة تنظيم داعش.

وقال ايرولت في مقابلة إذاعية إن إيجاد حل سلمي للوضع في حلب ليس لأن المدينة ستسقط خلال أسابيع.

وأوضح وزير خارجية فرنسا أنه من شأن خسارة حلب أن تشكل نكسة كبيرة وربما قاضية لمقاتلي المعارضة السورية.

وقال الوزير الفرنسي هناك منطق الحرب الإجمالي الذي يسعى للاستيلاء على كل سوريا المفيدة التي تشمل غرب البلاد والمنطقة الممتدة من حلب إلى دمشق ومنطقة اللاذقية الساحلية ومدينة حمص.

وشدد الوزير الفرنسي على أن الحل الوحيد هو إجراء مفاوضات سياسية، مؤكدا أن المسار العسكري يؤدي إلى فوضى دائمة في هذه المنطقة.

من جانب آخر دعت منظمة «هيومان رايتس ووتش» إلى التحرك الفوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد جلسة استثنائية لـ «محاسبة المتورطين في ارتكاب جرائم خطيرة في سوريا، وفق ما نقلت وكالة الاناضول.

وقال ممثل منظمة «هيومان رايتس ووتش» لدى الأمم المتحدة، «لويس شاربون» إن «روسيا لا تريد لأي شيء أن يوقف عملياتها العسكرية المشتركة مع إيران وسوريا بغض النظر عن التكلفة البشرية من أرواح المدنيين في حلب، وأضاف «شاربون» أن هذه المرة السادسة التي تستخدم فيها روسيا حق النقض لعرقلة قرارات متعلقة بسوريا في مجلس الأمن

من ناحية أخرى اعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمس الثلاثاء، أن عجز المجتمع الدولي عن مساعدة حلب «عار»، مشيرة إلى مسؤولية النظام السوري وداعميه الروسي والإيراني.

وقالت إن «حلب عار، من العار أننا غير قادرين على إقامة ممرات إنسانية لكن يجب أن نستمر في المحاولة».

وانتقدت ميركل وجود مظاهرات كبيرة مناهضة لاتفاقيات تحرير التجارة مثل اتفاقية تحرير التجارة عبر الأطلسي، وعدم وجود مظاهرات مماثلة مناهضة لقصف حلب، وقالت: «ثمة خطأ في ذلك».

وأضافت ميركل أن سوريا تسقط «في حرب أهلية وحشية»، مؤكدة أنه يتعين لذلك مشاركة الجميع في مكافحة الإرهاب الإسلاموي.

من جانب آخر رفضت الحكومة السورية أمس الثلاثاء، أي محاولة لوقف إطلاق النار في أحياء حلب الشرقية ما لم يتضمن خروج جميع المسلحين، وأدانت استهداف تلك المجموعات للمستشفى الميداني الروسي في حلب والقصف الذي يطال الأحياء الغربية في حلب التي يسيطر عليها النظام.

وقالت وزارة الخارجية السورية، في بيان بثته وكالة الأنباء السورية «سانا»، إن «هذه الاعتداءات الإجرامية توضح مجددا الطبيعة الإرهابية للمجموعات المسلحة والتي يصر الغرب وأدواته على وصفها بالمعتدلة وبالتالي فإنهم يتحملون المسؤولية السياسية والقانونية عن هذه الجرائم من خلال توفير كل أشكال الدعم لهذه المجموعات والصمت المريب إزاء جرائمهم، الأمر الذي يكشف زيف الادعاءات الغربية بالتباكي على الوضع الإنساني في سوريا».

وأضاف البيان: «لقد أكدت سوريا أنها لن تترك مواطنيها في شرق حلب رهينة لدى الإرهابيين وستبذل كل جهد ممكن لتحريرهم وبالتالي فإنها ترفض أي محاولة من أي جهة كانت لوقف إطلاق النار شرق حلب ما لم تتضمن خروج جميع الإرهابيين منها».

وأكدت الخارجية في بيانها، أن سوريا تعبر عن امتنانها لروسيا الاتحادية والصين لاستخدامهما حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يتحدث عن هدنة ولا يتضمن خروج المسلحين من شرق حلب، الأمر الذي يمنح هؤلاء الإرهابيين الفرصة لإعادة تجميع أنفسهم وتكرار جرائمهم.

وتابعت: «إن الجمهورية العربية السورية إذ تجدد التزامها بتوفير كل أشكال المساعدة للمواطنين ضحايا الإرهاب التكفيري والنفاق الغربي، فإنها تؤكد مجدداً أن القضاء على الإرهاب هو السبيل الوحيد لرفع المعاناة عن المواطنين الأبرياء وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم وفي مقدمتها الأمن والاستقرار».

من جانب آخر قتل 17 شخصا على الأقل في استمرار القصف على شرق حلب، مع مواصلة قوات النظام محاولات التقدم، فيما تجدد حركة نزوح عشرات العائلات في مدينة الرقة نحو مناطق بعيدة عن العمليات العسكرية، وسط استمرار غارات التحالف على مناطق تمركز تنظيم داعش.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، جددت الطائرات الحربية قصفها لمناطق في بلدة كفر حمرة الواقعة بريف حلب الشمالي الغربي، فيما ارتفع عدد القتلى في أحياء حلب الشرقية إلى 17 شخصا، مع استمرار قصف قوات النظام المكثف على أحياء حلب الشرقية.

ووفقاً للمرصد، فإن عدد القتلى مرشح للارتفاع لوجود عشرات الجرحى والمفقودين، وبعض الجرحى بحالات خطرة.

كما سقطت قذائف على مناطق في حي جمعية الزهراء بالأطراف الغربية لمدينة حلب، وقصفت طائرات حربية مناطق في أطراف الحي، وسقطت قذائف في حي العزيزية وبالقرب من منطقة النيال وأماكن أخرى في الحمدانية، وباب الفرج والتلفون الهوائي، وسط تعليق للدوام المدرسي في مدارس القسم الغربي من مدينة حلب.

وقصفت قوات النظام مناطق في حي باب الحديد وأماكن أخرى في حي أقبول، بالتزامن اشتباكات عنيفة بين قوات النظام والفصائل المقاتلة في حي الزبدية ومحور قسطل حرامي ومحاور بالقسم الأوسط من أحياء حلب الشرقية، حيث تحاول قوات النظام إشعال أكثر من جبهة للتحقيق تقدم جديد بعد تقدمها خلال الأيام الفائتة بالقسمين الأوسط والشمالي من شرق حلب.

وفي مدينة مضايا المحاصرة، قتل 4 أشخاص بينهم طفل وعنصران من فريق الدفاع المدني، جراء القصف المكثف من قوات النظام واستهداف المدينة من قبل حزب الله بالرشاشات والقناصة.

وقصف الطائرات بالبراميل المتفجرة مناطق في المدينة، ولا يزال عدد القتلى قابلاً للازدياد لوجود نحو 20 جريحاً بعضهم في حالات خطرة.

كما قصفت قوات النظام أماكن في بلدة حربنفسه التي تسيطر عليها الفصائل بالريف الجنوبي لحماة، ودارت اشتباكات بين قوات النظام والفصائل في محيط منطقة الدلاك بريف حماة الجنوبي.

وقصفت الطائرات الحربية أماكن في مناطق صلبة ورسم القسبة وعقيربات ومناطق أخرى يسيطر عليها تنظيم داعش بريف حماة الشرقي، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى.

وبحسب المصدر، سمع دوي انفجارات في محيط مدينة تدمر الواقعة بريف حمص الشرقي، ناجمة عن انفجار عبوات ناسفة بالمنطقة، ومعلومات عن قتلى وجرحى في صفوف عناصر من قوات النظام.

واستهدفت الطائرات الحربية أماكن في منطقتي حقلي المهر وشاعر للنفط والغاز ببادية حمص، ومعلومات أولية عن خسائر بشرية.

في سياق متصل، قتلت امرأة سورية جراء إصابتها برصاص حرس الحدود التركي أثناء محاولتها اجتياز الحدود من ريف تل أبيض نحو الأراضي التركية.

وتجدد حركة نزوح عشرات العائلات نحو مناطق بعيدة عن العمليات العسكرية، كذلك سمع دوي انفجارات بمدينة الرقة، يعتقد أنها ناجمة عن ضربات جوية نفذتها طائرات حربية على أطراف المدينة.

ودارت اشتباكات في ريف الرقة الشمالي بين قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم داعش، في محاولة من القوات التقدم على محور الكالطة، وسط تحليق لطائرات التحالف في سماء المنطقة، وتنفيذها ضربات استهدفت عدة مواقع للتنظيم وأماكن في مناطق سيطرته بالريف الشمالي.

البنيان المرصوص: «داعش» لا يزال يتواجد وبقوة في سرت

طرابلس – «وكالات» : نفى العميد الناطق الرسمي باسم «عملية البنيان المرصوص» التوالية لحكومة الوفاق الوطني الليبية المدعومة من بعثة الأمم المتحدة محمد الغصري، أن تكون القوات التي تحارب تنظيم داعش في مدينة سرت الساحلية نجحت في فرض سيطرتها بالكامل على المدينة والقضاء على المتطرفين بداخلها.

وقال الغصري بحسب صحيفة الشرق الأوسط أمس الثلاثاء، «ما زالت قواتنا تخوض معارك، لدينا بعض الشكلات، حيث نحاصر 18 منزلا يتحصن فيهم مقاتلو داعش».

وأضاف: «لم نفرض سيطرتنا بشكل كامل، لكننا نقترب من هذا، ما زال هناك عمل عسكري في حي الجيزة آخر معاقل داعش»، رافضاً تحديد أي موعد رسمي لإعلان تحرير المدينة بالكامل، كما نفى علمه بزيارة محتملة لفائز السراج رئيس الحكومة المدعومة من بعثة الأمم المتحدة إلى المدينة فور تحريرها.

وتابع الغصري: «لم تقم الطائرات الأمريكية بأي طلعات جوية أمس، لكننا فقدنا أحد عناصرنا، الذي قتل في المعارك، بينما تسلمنا نحو 30 جثة نعود لدواعش».

وزعمت غرفة عملية البنيان المرصوص في وقت سابق أمس أن قواتها فرضت ما وصفته بـ«سيطرتها الكاملة» على مدينة سرت على الساحل الليبي بعد أشهر من معارك متواصلة مع تنظيم داعش، بعدما نجحت في استعادة السيطرة على آخر مجموعة من الأبنية التي كان يتحصن فيها مقاتلو تنظيم داعش في مدينة سرت معقلهم السابق.

وقالت الغرفة في بيان عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك: «انهيار تام في صفوف داعش، والعشرات منهم يسلمون أنفسهم لقواتنا، مشيرة إلى أن قواتها تتعامل مع الفراد من داعش في آخر معاقلهم في منطقة الجيزة البحرية بالمدينة.

وتم تحديث صورة الغلاف على صفحة «عملية البنيان المرصوص»، وهو اسم العملية العسكرية في سرت، على فيس بوك، ونشرت صورة لجنود يرفعون شارة النصر، مع عبارة «انتصر البنيان وعادت سرت».

لكن العميد محمد الغصري المتحدث الرسمي باسم هذه القوات قال في المقابل إن «هناك بعض الجيوب الصغيرة التي ما زالت تتحرك داخل الحي، وإن قواتنا تتعامل معها».

ورغم ذلك سارع رضا عيسى وهو متحدث آخر باسم هذه القوات إلى الادعاء بأن القوات التي تقودها كتائب من مصراتة مدعومة بضربات جوية أمريكية سيطرت على حي الجيزة البحرية بالكامل ولا تزال تؤمّن المنطقة، مضيفاً «قواتنا تفرض سيطرتها بالكامل على سرت، شهدت قواتنا عملية انهيار تام لداعش».

وقالت وكالة الأنباء الليبية إن قوات البنيان المرصوص شرعت منذ مساء أمس في تمشيط كامل لمنطقة الجيزة البحرية داخل سرت.

ولم يرد إعلان رسمي بالسيطرة على سرت، علماً بأنه في وقت سابق قال مسؤولون إن أكثر من عشرة من مقاتلي داعش كانوا برابطون في حي الجزيرة البحرية في سرت استسلموا للقوات الليبية، وأن ثلاث نساء على الأقل غادرن المنطقة التي يسيطر عليها المتشددون.

وأكدت غرفة البنيان المرصوص صحة هذه المعلومات، وقالت إن قواتها نجحت في تأمين خروج 4 نساء، مشيرة إلى أن 12 من مقاتلي داعش سلموا أنفسهم.

القبض على 45 شخصاً بتهمة الإتجار في الأعضاء البشرية بينهم أطباء

مصر: مقتل 8 إرهابيين وتفجير مخزن للعبوات الناسفة بشمال سيناء

الجيش المصري في سيناء

القاهرة – «وكالات» : واصلت قوات إنفاذ القانون بشمال سيناء، إحكام قبضتها الأمنية، بمناطق مكافحة النشاط الإرهابي، وتمكنت من القضاء على 8 من العناصر الإرهابية المسلحة والقبض على 4 آخرين من المتعاونين مع هذه العناصر، من بينهم شقيق أحد الكوادر التكفيرية الخطرة المطلوبة جنائيا.

وقالت مصادر أمنية أن القوات أوقفت 8 من المشتبه بهم، وسلمتهم إلى الأجهزة الأمنية، لبحث موقفهم الأمني، خلال سلسلة مداهمات استهدفت الجيوب والبؤر الإرهابية، بعدد من المناطق، التي مثلت قاعدة لانطلاق العناصر التكفيرية بنطاق شمال سيناء.

وشهدت المداهمات اكتشاف وتدمير مخزن للعبوات الناسفة، المعدة لاستهداف القوات على محاور التحرك، وتدمير عدد من البنايات، التي تستخدمها العناصر الإرهابية في الاختباء ومراقبة قوات إنفاذ القانون، التي عززت من سيطرتها الأمنية الكاملة في محيط تلك المناطق.

من جانب آخر قالت وزارة الصحة المصرية أمس الثلاثاء، إنها شاركت مع هيئة الرقابة الإدارية في ضبط «أكبر شبكة دولية للاتجار في الأعضاء البشرية» في البلاد والتي تضم أطباء وممرضين.

وأضافت الوزارة في بيان أن السلطات ألقت القبض على 45 شخصاً حتى الآن وصادرت ملايين الدولارات كانت بحوزتهم، ومن بين المقبوض عليهم مرضى وسماسرة وعمال.

وجاء في البيان أن المتهمين استغلوا «الظروف الاقتصادية لبعض المصريين ومعاناة بعض المرضى واحتياجهم للعلاج في التحصل على مبالغ مالية كبيرة من المرضى، مخالفين بذلك أحكام القانون».

وأوضحت الوزارة أن الحملة التي شنتها مع الرقابة الإدارية فجر اليوم استهدفت عدداً من المستشفيات والمراكز الخاصة أغلبها في منطقتي الهرم والجيزة بمحافظة الجيزة المتاخمة للقاهرة.

وذكرت أن بعض هذه المستشفيات والمراكز غير مرخصة.

وقرر وزير الصحة أحمد عماد الدين راضي إغلاق هذه المراكز وإيقاف الأطباء المضبوطين ممن يتبعون الوزارة لحين انتهاء تحقيقات النيابة العامة.